المملكة المغربية
الوزير الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

1431 ربيع الأول 10
2010 مارس 25

مذكرة بالتوجهات العامة
لتنمية قطاع المواصلات في أفق سنة 2013

***

لقد وضعت الحكومة، في نونبر من سنة 2004، مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع المواصلات للفترة مابين 2004 و 2008 .

وقد بلورت هذه المذكرة الإرادة الواضحة للحكومة في مواكبة تنمية هذا القطاع، بجعله موجها رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، في نفس الوقت الذي أمنت فيه لمتعهدي المواصلات ومختلف الفاعلين، رؤية عن الشروط التي سيتم على أساسها تحقيق الأهداف المحددة في أفق سنة 2008 .

وقد أوصت التوجهات المحددة بمواصلة مسلسل تحرير وتنمية السوق حول المتعهدين الثلاثة الموجودين في كل فروع السوق. وهكذا تم تحديد مخطط واضح لمتابعة تحرير القطاع، وتبني رافعات لتقنين وإنعاش المنافسة حول مختلف الفروع، وإعادة النظر في الإطار القانوني والشرعي تبعا لذلك.

وقد عرف سوق المواصلات بعد خمس سنوات من تبني هذه التوجهات العامة، ظهور فاعلين جدد وتعزيز مركز المتعهدين الموجودين. وشهد قطاع المواصلات خلال هذه الفترة نمواً مطرداً بفضل الطلب الداخلي على الخصوص، سواء من حيث مستوى الاختراق أو من حيث رقم المعاملات، متجاوزا بكيفية كبيرة التوقعات الأولية، ومؤكداً تبعا لذلك، المكانة المتميزة لهذا القطاع في الاقتصاد المغربي .

وقد تم تعميم الولوج إلى خدمات المواصلات تدريجيا بنسبة اختراق للهاتف (الثابت و المتنقل) بلغت 91% عند نهاية سنة 2009، عوض 36% سنة 2004 . ومن شأن إتمام تنفيذ البرنامج الميثاق (PACTE)، المتوقع نهاية سنة 2011، والذي يستهدف تغطية المناطق الخالية من خدمات المواصلات (المتنقل والأنترنيت)، أن يمكن من تأمين تزويد كل السكان المغاربة في هذه المناطق بالخدمات المذكورة، مما سيكون له مفعول اقتصادي واجتماعي ملموس على السكان المستهدفين .

./.

المملكة المغربية
الوزير الأول

وقد تم خلال نفس هذه الفترة، إنجاز رافعات التقنين المقررة التي مكن بعضها من بلوغ الأهداف الأولية المسطرة ، في الوقت الذي مازالت فيه ركائز أخرى تحفل بطاقة مهمة لتنمية السوق يتعين تفعيلها بكيفية ملموسة أكثر خلال الفترة المقبلة .

وتبقى إمكانية نمو القطاع خلال الأربع سنوات القادمة هامة، إذ أن التطورات التكنولوجية على الصعيد الدولي تتجه نحو تجاوب الشبكات والخدمات مع الحاجات المتزايدة أكثر فأكثر إلى الصبيب .

1- آفاق تنمية القطاع :

إن مكانة النظام المالي الوطني وبرامج التنمية القطاعية التي تباشرها بلادنا بقيادة صاحب الجلالة أيده الله، قد مكنت الاقتصاد الوطني من مواجهة آثار الأزمة العالمية. وإذا كان قطاع المواصلات بالمغرب قد سلم من الانعكاسات السلبية للأزمة سنة 2008، وحافظ على نسبة نمو مرتفعة، فإن سنة 2009 قد عرفت تباطؤا في نسبة النمو، يعود في جزء منه إلى انخفاض الموارد الناتجة عن المكالمات الدولية الداخلة وخدمة التجوال الدولي (roaming) .

ومن جهة أخرى، فإن تغيير كيفية استهلاك المستعملين الذين يودون استهلاك مضمونهم في الساعة والمكان الذي يلائمهم، ونمو الأنترنيت ذي الصبيب العالي أو العالي جداً بالهاتف الثابت أو المتنقل، وكذا تلاقي المضامين على كل الشاشات الثابتة أو المتنقلة من شأنه إنعاش نمو الشبكات واختراق الولوج إليها.

وستعرف الشبكات الثابتة تطوراً بفضل التكنولوجيا الجديدة للولوج بالراديو والألياف البصرية (fibres optiques) والتي ينتظر أن تتطور أكثر خلال السنوات الخمس المقبلة بالمغرب إذا ما تم استعمالها من طرف المتعهدين الموجودين. كما أن التكنولوجيات المتنقلة ينتظر أن تتلاءم مع الحاجات في المضمون المتنقل ومع الميول الدولية في هذا المجال. وستشكل تكنولوجيات الجيل الرابع، في المدى المتوسط، خيارا للمتعهدين بسبب النمو القوي للأنترنيت المتنقل بالمغرب من جهة، وضعف اختراق الأنترنيت ذي الصبيب العالي الثابت من جهة أخرى .

وأخيراً فإن نمو الخدمات الإلكترونية ، لاسيما تلك المتصلة بالحكومة الإلكترونية كما تم تحديدها باستراتيجية "المغرب الرقمي 2013"، والخدمات البنكية على الخط، والتعليم عن بعد (e- learning) بفضل برامج تعميم تكنولوجيات الإعلام في التعليم (برنامج النبوغ - GENIE) يمكن أن تمثل إمكانيات حقيقية لنمو السوق خلال الفترة المقبلة .

./.

2ـ التوجهات العامة للفترة في أفق سنة 2013 :

من أجل الحفاظ على نمو السوق والعمل على الحد من الهوة الرقمية، مع تأمين رؤية واضحة لجميع الفاعلين الحاليين والمحتملين، تضع الحكومة توجهات عامة لتنمية قطاع المواصلات خلال الفترة في أفق سنة 2013 ، وهي تستهدف :

* دعم مواصلة الاستثمار في قطاع المواصلات الذي يعتبر أحد الأقطاب الرئيسية في التنمية الشاملة للاقتصاد المغربي ؛

* إقامة بنيات تحتية ملائمة تستجيب لتطور الاستعمال وتترجم عزم الحكومة على تقليص الهوة الرقمية التي أصبحت تهم الولوج والاستعمال والمحتوى . فالولوج إلى المحتويات غير الصوتية (معطيات، صور، إلخ ...) يتطلب صبيبا مهما أكثر فأكثر، وبالمقابل تقوية البنيات التحتية الثابتة (المستعملة للألياف البصرية أساسا)، الكفيلة بتأمين توفير عروض خدمات شاملة بشروط جيدة للخدمة في مستوى تطلعات المستعملين والمقاولات. ويمر تحقيق هذا الهدف عن طريق إنعاش السوق لتقديم حلول تمكن من الولوج إلى الصبيب العالي جداً .

* توسيع الولوج إلى خدمات المواصلات (الهاتف والأنترنيت) بتوفير الشروط الكفيلة بإحداث تخفيضات ملموسة في أسعار المكالمات لتخفيف مفعولها تبعا لذلك في نفقات الأسر والمقاولات .

* مواصلة تنمية مختلف فروع السوق بتنشيط رفعات التقنين التي من شأنها تنمية المنافسة بين مختلف الفاعلين . ولهذا الغرض ، ستعمل الحكومة على تقوية دور المقنن بتخويله الوسائل الضرورية، بما في ذلك التنظيمية ، مما يسمح بوضع شروط الإرساء الفعلي لركائز التقنين والمنافسة.

وتندرج هذه التوجهات العامة ضمن استمرارية مخطط "المغرب الرقمي 2013" الذي قدم أمام صاحب الجلالة أيده الله، يوم 10 أكتوبر 2009، وهي تعبر عن إرادة الحكومة في اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لكي تؤمن للقطاع بنية سليمة لنموه وفق الأهداف المرقمة لسوق المواصلات في أفق سنة 2013؛ والمتمثلة في حظيرة للهاتف الثّابت والمتنقل من 34 مليون مشترك ، وحظيرة من مليوني مشترك في الأنترنيت ، ورقم معاملات إجمالي بمبلغ 40 مليار درهم .

وهكذا، ولبلوغ هذه الأهداف ، مع تأمين تنمية عريضة للاستخدام، فإن التوجهات العامة للفترة المذكورة تتمحور حول أربعة محاور رئيسية :

* نشر إجراءات التقنين ؛

./.

* اعتماد جدول زمني لتحرير القطاع بما يتيح رؤية واضحة وضرورية بالنسبة للفاعلين الموجودين و/ أو المحتملين بالسوق ؛

* إعداد مخطط عمل وطني لتنمية الأنترنيت ذي الصبيب العالي جداً؛

* مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي.

2.1 - إجراءات التقنين :

تستهدف الإجراءات المعتمدة تكثيف وتقوية المنافسة حول مجموع فروع السوق، وكذا إرساء شروط التفعيل العملي لرافعات التقنين المقررة .

وهكذا فإن تقاسم البنيات التحتية الذي يشكل بالفعل التزاما قانونيا بالنسبة للمتعهدين، والذي يمكن أن يساهم في التنمية والنشر السريع للشبكات، بتقليص الاستثمارات الزائدة؛ سيتم تقويته عن طريق توضيح الالتزامات المرتبطة به، سواء منها التقنية أو التعريفية، والتي ستأخذ في الاعتبار على الخصوص، نوع البنيات التحتية المتاقسمة (الأغماد fourreaux، الألياف السوداء، الولوج ...) المنطقة المعنية (منطقة جديدة، منطقة اقتصادية أوسياحية، ...) ، وأقدمية البنية التحتية . وسيكون المتعهدون المعنيون من جهة أخرى، ملزمين بالنشر المنتظم لصنف يوضح الكيفيات العملية والتعريفية، ويتضمن التزامات بالنتائج وبالجزاءات عن التأخر في الإنجاز .

ونفس الشيء سيهم الكيفيات المتعلقة بتقسيم الحلقة المحلية (boucle locale)، هذه الكيفيات التي سيتم تتميمها بتقويم تعريفات التقسيم (Tarifs de dégroupage) الكلي أو الجزئي، مما يسمح بتنمية دائمة لقدرات المتعهدين المتنافسين حول هذا الفرع من السوق .

إن تطوير تحميل الأرقام (portabilité des numéros) الذي تشكل رافعة مهمة لتنشيط المنافسة، سيتم ترسيخه بتبسيط الإجراءات العملية (أجل التقسيم ، وقت الانقطاع ،...) للتحميل ، وتقوية شروط هذا التحميل مما يتطلب تحديد التزمات المتعهدين بتحقيق نتائج دقيقة وقابلة للقياس، والتي سيكون عدم احترامها خاضعا لجزاءات. وسيتم تتميم إرساء هذه الركيزة بوضع قاعدة معطيات ممركزة لتحميل الأرقام .

وبالنسبة للربط البيني (interconnexion)، فإن تعريفات النهايات (terminaisons)، سواء بالنسبة للثابت أو المتنقل، ستعرف، ابتداء من سنة 2010، تخفيضات دالة ستجعلها في مستويات تماثل تلك المسجلة على الصعيد الدولي. وستأخذ مستوياتها في الاعتبار كذلك، الكلفة المتحملة من لدن كل متعهد وحصص السوق لكل واحد منهم في الفرع المعني.

./.

المملكة المغربية
الوزير الأول

ولهذه الغاية، سيتم العمل بنظام مؤقت للاتماثل (asymétrie temporaire) بين تعريفات النهايات للمتعهدين الشاملين (opérateurs globaux) الثلاثة، ينتهي العمل به ابتداء من سنة 2013 . غير أنه سيتم مع نهاية سنة 2011، القيام بتقييم لمفعول هذا الإجراء، وسيعمل على إدخال التحسينات الضرورية عليه عند الاقتضاء .وستشجع هذه

التخفيضات الملموسة في تعريفات النهايات، بتفاعل مع دينامية تنافسية، على تحقيق تخفيضات مهمة في تعريفات التقسيط، وذلك في إطار من الاحترام الدقيق لقواعد منافسة سليمة وشريفة. وستقوم الوكالة بتحديد الخطوط الرئيسية التي سيتم على أساسها، المصادقة على هذه التعريفات تحدد على الخصوص الروائز والقواعد التي يتعين الالتزام بها لوضع التعريفات المذكورة، مصحوبة عند الاقتضاء، بتأطير للتمييز بين تعريفات المكالمات داخل نفس الشبكة أو بين شبكتين مختلفتين .

كما أنه سيتم تدعيم وضوح وشفافية التعريفات بالنسبة للمستهلكين، عن طريق مراجعة القواعد الحالية التي تضبط العروض الامتيازية لخدمات المواصلات .

وأخيراً ، ومن أجل الرفع من الكثافة التنافسية في بعض الفروع التي تكون فيها المنافسة محدودة، فسوف يتم العمل ، بناء على دراسة ، على وضع نماذج للبيع بالجملة تفتح أمام باعة الخدمات الهاتفية بالتقسيط والتي سيتم توضيح نظامها الأساسي تبعا لذلك .

2.2 إجراء التحرير :

إن المرحلة المقبلة من تحرير القطاع في أفق سنة 2013 ستتمحور حول تنمية البنيات التحتية للأنترنيت والصبيب العالي جداً، وكذ حول إدخال التكنولوجيات الجديدة المتنقلة لتمكين المغرب من الحفاظ على مكانته كرائد للمنطقة ، لاسيما في مجال الاتصالات المتنقلة .

2.2.1 تراخيص الجيل الجديد :

يرتقب خلال هذه الفترة ، وابتداء من سنة 2011، دخول فاعلين جدد، لاسيما في الشبكات الثابتة أو من الجيل الجديد، وذلك بهدف تنمية الشبكات الثابتة والأنترنيت ، وسيتم تحديد شروط المنح المحتمل لهذه التراخيص تبعا لدراسة يتم إنجازها تأخذ في الاعتبار على الخصوص ، حالة نمو السوق والتأكد من أن هذه التراخيص لن تؤثر على استمرارية الإطار التنافسي للمتعهدين الموجودين .

كما أن تنمية الصبيب العالي جداً قد تتطلب إقامة فاعلين للبنيات التحتية الذين يمكن أن تمنح لهم تراخيص خلال هذه الفترة .

./.

2.2.2 - التكنولوجيات الجديدة من الجيل الرابع :

من أجل تنمية أفضل للصبيب المتنقل العالي جداً، فإن إدخال التكنولوجيات الحديثة المتنقلة من الجيل الرابع من لدن متعهدي المتنقل الموجودين سيتم دعمها وذلك بمنح الترددات إلى المتعهدين المعنيين ابتداء من نهاية سنة 2011، وبعد أن يتم إعادة تهيئة الطيف الملائم، وسيكون هذا المنح مشروطا بالتزام هؤلاء المتعهدين بنشر هذه التكنولوجيات، وذلك بشروط سيتم تحديدها على أساس دراسة تنجز لهذا الغرض .

2.2.3 - تراخيص الأقمار الصناعية :

إن المتعهدين في مجال الأقمار الصناعية (VSAT) الذين يعرفون نمواً محدوداً في الفروع التي تعنيهم في السوق ، سيستفيدون من ركائز إضافية لضمان استمراريتهم . ولذا سيعمل على مراجعة أسقف رقم المعاملات المرخص به لهؤلاء المتعهدين في الهاتف، كما أنه قد يرخص لهم ، شريطة توفر الترددات، في استعمال تكنولوجيات الحلقة المحلية للراديو (boucle locale radio) في نطاق المشاريع التي سيكون عليهم إنجازها في المناطق التابعة للخدمة الأساسية ، كما قد يتم مراجعة دفاتر تحملاتهم لإلغاء المساهمة المتغيرة للمقابل المالي للترخيص.

كما أن تراخيص جديدة من نوع GMPCS و VSAT يمكن أن تمنح بناء على عروض منافسة سيتم الإعلان عنها بعد التوصل بطلبات مبررة وعلى أساس دفاتر تحملات للمتعهدين المماثلين الموجودين . ويكون المقابل المالي لهذه التراخيص مماثلا للترخيص الأقل قيمة في طور الاستغلال في تاريخ الإعلان عن عرض المنافسة .

2.3 - تنمية الأنترنيت ذي الصبيب العالي جداً :

إن توفير بنية تحتية للصبيب العالي جداً يساهم بكيفية ملموسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان . والمغرب الذي اختار أن يجعل من ميدان التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل قطاعا رافعا لتنمية اقتصاده، سيضع مخططات عمل وطنية للولوج إلى الصبيب العالي جداً، تتمركز حول المحاور التالية:

* تحديد الحاجات والبنيات التحتية الرئيسية أو البديلة، الموجودة أو المحتملة، من خلال استشارة واسعة لدى الأطراف المعنية ؛

* وضع نماذج وتحديد إجراءات ذات طابع تنظيمي؛

* وضع نماذج للتمويل.

وهكذا فإن الوسائل المطلوبة لتشجيع الصبيب العالي جداً ستهم كذلك وكلما كان ذلك ممكنا، توضيح وتبسيط وملائمة كيفيات المرور في الملك العام وتحديد نماذج متناسقة ودائمة لإقامة و / أو استغلال بنيات تحتية للمواصلات حسب نوعية المناطق.

./.

وستمكن هذه النماذج من إرساء نظام خاص لتسيير البنيات التحتية التي سيتم كذلك تحديد الحقوق والالتزامات فيها على أساس دراسات ستنجز لهذا الغرض .

وستعمل الحكومة على تحديد وسائل التمويل (العام أو الخاص ، ...) لإقامة هذه البنيات التحتية للصبيب العالي جداً بالمغرب . كما أنها ستتخذ الإجراءات الضرورية لتيسير ولوج المتعهدين إلى المواقع العمومية لمساعدة هؤلاء على الاستجابة لمتطلبات تكثيف شبكاتهم بغية تحسين جودة الخدمة .

2.4 - الخدمة الأساسية :

وسيتم خلال هذه الفترة مواصلة إنجاز البرنامج الميثاق (PACTE). وستحدد خطوط توجيهية سيشرع في إعدادها ابتداء من سنة 2011، التوجهات العامة للخدمة الأساسية للفترة 2012 - 2016 ، والتي ستحدد المشاريع والأهداف العملية في ميدان الخدمة الأساسية .

2.5 - مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي :

إن تطبيق مجموع التدابير المقررة بموجب مذكرة التوجهات العامة هذه، تتطلب الملاءمة السريعة للإطار التشريعي والتنظيمي الوطني الذي يضبط قطاع المواصلات، وكذا ذلك الذي يؤطر ميادين أخرى كالتعمير ، وإعداد التراب، واستغلال الملك العمومي . وسينصب أساسا على :

* توضيح اختصاصات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ، لاسيما في مجال ضبط أسواق المواصلات ، وكذا تقويتها من أجل تخويلها الوسائل الضرورية لتمكينها من تأمين شروط تنمية فعلية ودائمة للسوق ؛

* إرساء نظام تدريجي للجزاءات الداخلة في اختصاص الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، لاسيما المالية منها ، والمطبقة في حالة عدم احترام المتعهدين لالتزاماتهم أو للنصوص الجاري بها العمل؛

* مراجعة الأنظمة الضابطة لاستغلال شبكات وخدمات المواصلات، من أجل العمل على إرساء المقترحات المصادق عليها على الخصوص ، بغية تنمية الصبيب العالي جداً؛

./.

* توضيح الالتزامات المتعلقة بتقاسم البنيات التحتية وبشروط وضعها ؛

* توضيح بعض حقوق والتزامات متعهدي المواصلات؛

مراعاة التطورات التي عرفها استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل ، بفضل الاستعمال المكثف للأنترنيت، بغية التمكن أساسا من إعادة تعريف أنواع المواصلات ، وضبط أفضل لأدوار مختلف مقدمي الخدمات المعنيين، مما سيساعد على تنمية الثقة الرقمية بالمغرب .

ولهذه الغاية، ستتخذ الحكومة الإجراءات الضرورية لإدخال التعديلات المطلوبة على مستوى القوانين الجاري بها العمل .

الوزير الأول

عباس الفاسي